

الزوجين لا يصد الاستحسان في حال بغير طلاقها أو طلاق واحدة منها بغير
هذا لا يصح لا يقع قال في الخبر وكذا سورها أو إذا فقهها طلاقها
فلو قال طلاق فمقتل لمن عتبت فقال المراد طلاقها من الله ومقتضاه الله لو
قال ما عتبت امرأتك لا يقع والقول قوله في ذلك أن هو علم بقصد طلاقها
سئل فيما إذا شرط وكيل الزوج على الزوج أنه متى تزوج عليها أو تزويج
عليها تكون طلاقها أو انفاز ذلك بميزان الزوج بغير شرط **أجاب** لا يقع
الشرط لأنه لا يبرهن أحد الزوجين والله أعلم **سئل** في رجل خصم مع امرأته
أحوال بنته على زوجها أمثال ابن البنت تكون زوجة طلق مجارة مثل ابنتي جبر
لهما رجل إلا بنتهم عاشوا ولا بنت له في ذلك فهل إذا دخل عليها وأدخلها عليه
بها ما شرطت عليه من **أجاب** لا يثبت على شئ والجار المراد المتقد
فأنهم والله أعلم **سئل** في رجل ضرب زوجته فلا سماه هلها أمثال ابن مجارة
إن ما شرطت مجارة أو طلاقها هل تطلق بهذا القول **أجاب** لا تطلق على
الطائفة في قوله لا سماه لعلك لا سبب عليك خلت سيكك لطفي بأهلك لو
فلا بد لاجل مذكورة الطلاق أو في العقب وقال أبو الطلاق بصرفه
في قوله لا وحشية وقال أبو يوسف لا يصدق ومعنى أنت مجارة أنت مستمنة
معادة ما نكحها وهو قريب من معاهدة الفاطمة والله أعلم **سئل** في
رجل قال إن رجلا من الغزبية فأمر بالطلاق متى بعد رجلا **أجاب** إن تقامعة
متأمة بحيث يقول الناس فلان قد تزوجوا الله أعلم **سئل** في رجل تشاجر مع
زوجته فقال لها أنت طالق الاستين ولا يثبت له الحكم **أجاب** يقع عليها
بعد الستين طلقة واحدة رجعية صرح بالحكم المذكور صاحب الخبر والرواية
والرواية وعبر عن من كتب الطائفة قال في الرواية لأنه الطلاق لا يجزئ التا
فكأن هذه إضافة الأمانة إلى ما بعد الستين وفي الرواية تكون الأمانة بعد
لأن تأجيل الوقوع غير ممكن فالجمل الأمانة فذلك لخال هذه إن يرضعها بوجها
في غير ما جبر عليها وعلى وليها ما رآه أعلم **سئل** في رجل قال لو خربت
علاجي وبني بذلك الطلاق ثم قال عتبت وكلف العنع أنت طالق ثلاثا فهل
يلحق الثالث له ولأولاهة تكون الشافعي بآياتها والله وليها بين لا يلحق
الباين **أجاب** تطلق ثلاثا كما صرح به غير واحد من علماءنا قال في غير القدر
الطلاق المكتسب من قبيل الصبر اللاحق للمصوم وبينه في البر والمهر
ومع العتار وغيرهم من الكتب وفي مستنقح الأحكام والباين لا يلحق البانين
بغير البانين للفقهاء يلحق البانين بالمتنقح البانين العتري بلحى الكفلي مثل
الثلاثة من المسوط استقر وأمر وهو جازم تزوجت في رجل باه زوجته

قال في الرجل يشترط في طلاقها أن لا يزوجها غيره
فإن طلقها بغير ذلك لم يفسخ النكاح
قال في الرجل يشترط في طلاقها أن لا يزوجها غيره
فإن طلقها بغير ذلك لم يفسخ النكاح
قال في الرجل يشترط في طلاقها أن لا يزوجها غيره
فإن طلقها بغير ذلك لم يفسخ النكاح

تطلقها ثلاثا وقد امتنع بعضهم بصدق وقوع الثلاث لأنه باين في المعق
وللإيراب لا يلحق البانين فامتنع المعق ولو من اعتد للفقهاء كما ذكر في السواك
وأما بعضهم بوقوع الثلاث فالجواب لغيره لغيره بل جزمها قال ابن الشيخ
في شرح الرضاية بعد كلام كثير ولا يخفى عليك بعد هذا الرجل في قوله
نكحنا يعني النكاح لأن الكلام في نكحنا الحرف والتمسك حلف وهو أن رجلا
إبان زوجته تطلقها ثلاثا قال العدة وتزوج الثلاث استحوذ قد استحص
الناس يكون علم وقوعه هو الإجماع الذي عليه القوي لا في حق من حزر عليه
في فتاواه المشهور فلم يوجد ذلك لغيره عليه في الكتب الكثرة المعتمدة
لم يوجد فاندفع ذلك كيف لا وهو محال لما عتبه في مقتضى الأحكام
عن المسوط من قوله وأما البانين العتري بلحى الفقهاء مثل الثالث والله أعلم
سئل في رجل دخل في طلاق زوجته فطلقها ثلاثا أو لم يبرأ من كل
الثلاث هل يقع نكاح **أجاب** لا يقع متى تزوجها في كل ما ذكره كتابنا والله
لو طلق في طلاق امرأته فطلقها لا يجزئ ثلاثا إن تزوج الثلاث وقع
الثلاث وإن لم يبرأ من الثلاث لم يقع متى تزوج أو وحشية وقال الأئمة وأحد
رجعية ومختلف أكثر من الكتب والله أعلم **سئل** في رجل تزوج
أخته أو كاتبة عنها تطلقها بعد الرجوع بها أو طلقها بغير قصد أختها
وسالها **أجاب** بأنه استثنى فطلق من أختها الاستثناء فلو لا يثبت له
هل يلزم الطلاق الثلاث أم لا حيث لم يشهد عليه فهو بائن أو وقع الثلاث
ويكون القول قوله سيما هو رجوعه **أجاب** ظاهر الرواية أن البانين القول
قوله وعند بعض المتأخرين لا يثبت قوله الابنية وبعضهم فصل بين كون
محرورا أو أصلا فيقبل قوله والأب في الابنية وحيث عدل المتأخرين
يقبله فسادا هل الرواية ينبغي أن لا يعنى عن ظاهر الرواية لما صرحوا به
إن ما خرج عن ظاهر الرواية ليس بها الابنية ولا وحشية ولا قوله لا في الخبر
الرواية في كتاب العتار ما خرج عن ظاهر الرواية فهو مرجع مع ما قرره
في الأصول من عدم المحانة صدور قولين مختلفين متساويين من مجتهد
والمرجع عنهم يبق قولاه استمر وقوله كما غلب العتار في الرجال على العتار
في النساء لجهن الميزان فلو لم يكره الزوج فصدر منه الاستثناء وتكره منه التثنية
به ظاهر الرواية الحق وأولى ويقض بائن الأمر والله تعالى أعلم
سئل في رجل تزوجت بامرأة فزوجها فزوجها فزوجها فزوجها فزوجها
عنها لا يجزئ شاق المؤهين عدلها الحق بوقوع الطلاق فيها على
الحالف وهو رجل صالح من العتار تشاجر مع عريف على محلة تجي بها لولا

قال في الرجل يشترط في طلاقها أن لا يزوجها غيره
فإن طلقها بغير ذلك لم يفسخ النكاح
قال في الرجل يشترط في طلاقها أن لا يزوجها غيره
فإن طلقها بغير ذلك لم يفسخ النكاح
قال في الرجل يشترط في طلاقها أن لا يزوجها غيره
فإن طلقها بغير ذلك لم يفسخ النكاح